

## كيف تُصبح قوى الأمن مؤسسة غير قابلة للمحاصصة؟

### عمر نشابة

مهما تعاظم الضغط وأياً يكن مصدره. قد يتحقق ذلك من خلال تعديل قانون تنظيم قوى الأمن الداخلي استناداً إلى سبعة مبادئ أساسية: أولاً، تعديل المواد التي «تُخضع» المؤسسة لشخص واحد مهما علا شأنه وأياً يكن منصبه. المؤسسة لا «تخضع» إلا لمقتضيات الدستور والقانون، ولا يجوز أن «تخضع» لتوجهات الوزير السياسية وانحيازها إلى جهة على حساب أخرى. أما الإدارة العامة فتعود إلى المدير وإلى مجلس قيادة المؤسسة بموجب قواعد يحددها القانون في إطار دواعي تنفيذ المهمات. وبما أنها مؤسسة إجرائية فهي تتبّع من خلال ممثلها، وزير الداخلية، لسلطة مجلس الوزراء مجتمعاً.

ثانياً، تغيير تنظيم المؤسسة وهيكلتها من تنظيم تطغى عليه القواعد العسكرية في الإمرة والترقية والأداء إلى تنظيم مدني خدماتي تحكمه التخصصية والمهنية والاحتراف. تلغى بالتالي الترقية بناءً على الأقدمية ويُعتمد نظام ترقية بحسب الكفاءة والإنجازات.

ثالثاً، انتقال قوى الأمن من الأداء السلطوي الذي يعتمد قوة السلاح وسطوة التهريب الحربي إلى الأداء المدني المحترف والمتخصص الذي يعتمد فن التخاطب وتكنولوجيا المعلومات وقوة المعرفة على حساب العضلات والسلاح اللذين يبقيان من اختصاص مجموعات تدخل تُستدعى استثنائياً وحيث يلزم الأمر.

رابعاً، تحديد عقوبة التسريح من المؤسسة تتبناها الملاحقة القضائية بحق كل ضابط أو رتيب أو عنصر يتجاوز المحظورات المذكورة في القانون 17، خصوصاً للاحية تعاطي السياسة و«حضور الاجتماعات الحزبية والسياسية والنقابية والانتخابية»، والتشدد في مراقبة جميع الضباط.

خامساً، إخضاع «المصاريف السرية» التي توضع في تصرف المدير العام لمراقبة ديوان المحاسبة أو لتدقيق لجنة نيابية خاصة كما هو معمول في الدول المتقدمة. إذ إن أموال الخزينة لا يجوز أن يكون لشخص واحد حق التصرف بها في أي نظام ديمقراطي، وينبغي التدقيق في كيفية صرفها.

سادساً، التركيز على التطوير المهني والتجهيز الإلكتروني لمختلف الوحدات وربطها بشبكة آمنة لتبادل المعلومات. وتحويل معهد التدريب في قوى الأمن الداخلي إلى جامعة للعلوم الأمنية، والتخلي عن التدريب العسكري لضباط قوى الأمن في المدرسة الحربية. فالحروب ليست من وظائف الضابطة العدلية ولا من اختصاصها أصلاً.

سابعاً، فصل المفتشية العامة لقوى الأمن الداخلي عن مجلس قيادتها. فلا يمكن المفتش العام أن يقوم بمهامه من دون أن يكون مستقلاً عن إدارة المؤسسة.

أخيراً، لا بد من التنويه بالجهود التي يبذلها العديد من ضباط قوى الأمن الداخلي ورتبائها وعناصرها في تحسين الخدمة وتطوير الأداء. ويعود الفضل إلى المبادرات الفردية التي لا بد من وضعها في إطار الإصلاح المؤسساتي المطلوب.

في كل مرة يتولى فيها شخص ما الإدارة العامة لقوى الأمن الداخلي أو وحدة من وحداتها أو شعبة أو فرع أو قسم، يجري التداول بانحياز الطائفي والمذهبي والسياسي. يعود ذلك إلى دخول التعيينات والتشكيلات في هذه المؤسسة، كما في غيرها من مؤسسات الدولة، في بازار المحاصصة بين مختلف القوى الفئوية في لبنان.

لكن السجال في التأثيرات السلبية لذلك بعمل أكبر مؤسسات الضابطة العدلية في لبنان قد يختلف عن السجال في باقي المؤسسات. إذ إنه يتناول التدخلات البوليسية في العمل السياسي.

جرت العادة أن ينتهي السجال بالاتفاق على تسوية تضمن عدالة المحاصصة وتكفل الاستقرار الأمني والسياسي. لكن، بينما يبدو ذلك مخرجاً مناسباً في إطار تثبيت الوفاق الوطني، يُعد أيضاً تراجعاً في حسن إدارة المؤسسات وتطوير عملها لخدمة الناس والدولة.

كيف تصبح قوى الأمن مؤسسة غير قابلة للمحاصصة؟ وهل يمكن أن تلعب التشريعات دوراً مفصلياً في تحصينها من التدخلات السياسية؟

استمعت لجنة الدفاع والداخلية والبلديات في البرلمان، في جلسة عقدت يوم 3 نيسان الجاري، إلى رأي ممثل المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي الراض لاقترح تعديل القانون رقم 17 (قانون تنظيم قوى الأمن الداخلي)، بحجة أن المديرية في صدد وضع «مشروع قانون متكامل لتعديل القانون بمجمله، وهو في طور المناقشة في مجلس قيادة قوى الأمن، وستحيله على وزارة الداخلية». القانون 17 صدر منذ 27 عاماً (عام 1990)، وقد لا يختلف اثنان على وجوب تحديثه. لكن، هل يمكن أن يحصن القانون جديد المؤسسة من أي تدخلات سياسية وطائفية في تشكيلات ضباطها وفي سير عملها؟

الجواب على هذا السؤال يستدعي مراجعة مفهوم العمل المؤسساتي لقوى إنفاذ القانون في لبنان، وإعادة تحديد منهجيات تنفيذ المهام وتنظيم العلاقة بين الرئيس والمرؤوس، وتطوير هوية رجال ونساء الضابطة العدلية بهدف إعادة ثقة الناس بعملهم. لن ندخل في بحث فلسفي حول أهمية ذلك في إطار العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة، لكن لا بد من الإشارة إلى أن مصدر سلطة الدولة ينتج من جودة الخدمات التي تقدمها للناس لا من استعراضات العسكر والقوى «الضاربة» التي لا تقوى على البعض وتتمادى أحياناً في محاولات تهريب آخرين.

السبيل الوحيد لتحصين قوى الأمن الداخلي من التدخلات السياسية والطائفية والمذهبية هو تحويلها إلى مؤسسة تعمل وفق قانون حديث يكفل عدم انحياز ضباطها، ويحرمهم التواصل مع القوى الفئوية على تنوعها، ويجعل مقتضيات القانون أساساً لتنفيذ المهام، ولا يمكن تجاوزه



لم يكن عون سلبياً. فيما تولّى باسيل الرد على «الوفد» (حالاته) ونهرا

تغامر وتراوغ وتناور ولا تعباً بمصير البلد». وأكد أن علاقة حزب الله «بحلفائه جميعاً، لا سيما بحركة أمل والتيار الوطني الحر، هي علاقة ثابتة وراسخة وأصلب من أن يهزها النقاش حول القانون الانتخابي الجديد. والذين يراهنون على التباعد والاختلاف على قانون الانتخاب بين حزب الله وحلفائه، فإنهم لن يحصدوا إلا الخيبة والحسرة».

من جهة أخرى، زار القائم بأعمال السفارة السعودية وليد البخاري الوزير السابق عبد الرحيم مراد في شتوره. ورأى مراد «ضرورة تكثيف الخدمات والمشاريع في قرى البقاع»، مثنياً على «الدور التاريخي لمملكة الخير في مواقفها تجاه لبنان، والقضايا العربية والانسانية في المنطقة».

وبالتالي فإن المواقف التي صدرت عن رسميين داخل الحكومة هي لا تعبر عن موقف الدولة اللبنانية، وهناك بيان وزاري يجب على الجميع أن ينضبط به، وأما من يريد أن يقول موقفه فليقله في إطار حزبه، ولكن عندما نقول إن الحكومة تعبر عن موقفها، فهي تعبر عنه بعد أن تجتمع وبعد أن تقرأ بيانها الوزاري لترى ما فيه. ومن وجهة نظرنا، فإن الموقف الطبيعي هو بإدانة عدوان على شعب وعلى دولة من قبل دولة أجنبية معادية هي الولايات المتحدة الأميركية».

من جهته، قال عضو المجلس المركزي في حزب الله الشيخ نبيل قاووق إن «مسار قانون الانتخابات يسير من سيئ إلى أسوأ، والأزمة حوله تزداد صعوبة وتعقيداً، لا سيما أن بعض القوى السياسية لا تزال

## يصمد بدر؟

حيه. ولما رفض الضابط المسؤول عن القوة الأمنية عرضه، ردّ شباب بلال بدر بإطلاق النار عليها لطردّها من حي الطيري. غير أنّ مصدرًا مقرباً من بدر ذكر لـ«الأخبار» أنّ بلال طالب القوة الأمنية بدفع التعويضات للمتضررين جزاءً الاشتباكات الأخيرة، إلا أنّ أحد عناصر القوة الأمنية م. ف، المقرب من «اللينو»، بادر بإطلاق النار على المجموعة، فاندلعت الاشتباكات. ورغم تجرؤ القوى الإسلامية مما اقترفه بدر، إلا أنّ مصادر «الشباب المسلم» رأّت أنّ «ردّ الفعل جاء مبالغاً فيه من قبل حركة فتح»، ورأّت أنّ «الخطأ الصغير يُكثّر للإيحاء بأن هناك خطأ كبيراً». ونقل المصدر الإسلامي أنّ «مهاجمة بلال بدر في داره وحيه من دون إعطائه فرصة للانسحاب ستدفع به للاستماتة في القتال»، مشيراً إلى أنّ «الغاية من افتعال الاشتباكات الأمنية المتكررة تدمير المخيم وتهجير أهله خدمة لأجندات خارجية».

لُيَسَلَّم سلاحه ويتوارى عن الأنظار كلامٌ خطير. وجع ساعة ولا كل ساعة. لقد فتّحت المعركة ويجب أن تستمر لتصل إلى خواتيمها». ورأى اللينو أنّ «وقف إطلاق النار مرفوض ولو سقط 50 شهيداً منّا». وقد أبلغت مصادر «فتح» جميع المفاوضين أنّ القرار بالحسم نهائي. تُرجم ذلك باشتداد ضراوة المعارك ليل أمس. ورأت مصادر «فتح» أنّ «مجرد طرح بقايا الشباب المسلم حلاً كهذا يعني أنّ هناك حالة إحباط وتراجع لدى مجموعة بلال بدر»، مشيرة إلى أنّ «مزيداً من الضغط ممكن أن يؤدي إلى أن يُسلم نفسه». وبحسب مصادر فتح، فإنّ «الشباب المسلم أنفسهم حلّوا تجمعهم أصلاً لرفع الغطاء عن بدر». أما عن سبب اندلاع الاشتباكات، فذكرت مصادر «حركة فتح» أنّ بلال بدر طالب القوة الأمنية بدفع حوّة قدرها 30 ألف دولار كدفعة أولى، ثم مبلغ عشرة آلاف دولار شهرياً للسماح للقوة الأمنية بالانتشار في

## مغالطات كهربائية

ذكرت مصادر تقنية مطلّعة أنّ ما ذكر على لسان بعض النواب أخيراً، عن أن سعر إنتاج الكهرباء من بواخر الطاقة التركية في لبنان هو الأعلى عالمياً، مقارنة بغيره من البلدان التي تعمل فيها شركة «كارادينيز»، أمر غير صحيح، بل هو الأرخص.

وأشارت المصادر إلى أنّ الشركة تتقاضى مبلغ 6.5 سنت على إنتاج الكيلوواط/ ساعة في بلد كإندونيسا، أما في لبنان فيبلغ 5.85 سنت، وهو الرقم الأقل مقارنة ببلدان أخرى تعمل فيها الشركة، كغانا والموزمبيق والعراق.

وعلى صعيد ما ذكر من أنّ الشركة التركية واجهت مشاكل في عملها في باكستان، كشفت المصادر أنّ شركات أميركية وأوروبية كبرى، كجنرال إلكتريك واليستون وABB عانت كشركة «كرادينيز» من فترة اللا استقرار السياسي الذي مرّت به باكستان في السنوات الأخيرة، والذي أثر على عمل معظم الشركات الأجنبية، وأن شركة «كارادينيز» هي التي ذهبت بالسلطات الباكستانية إلى التحكيم الدولي عبر البنك الدولي، وليس كما تردّد أنّ باكستان هي التي ادّعت على الشركة.